

أسواق النفط العالمية تشتعل تحت ضغط تضارب الإشارات

صعوبة استكشاف آفاق السوق في ظل عدم إيجاد لقاح كورونا

يتواصل تضارب الإشارات في زيادة الغموض بشأن أسعار النفط العالمية، فرغم استعادة الصين لنسق طلبها الكبير على الخام لا تزال الأوضاع في أوروبا والولايات المتحدة تتسم بالضبابية بالنظر لارتفاع الإصابات بالوباء ما يزيد الضغوط على السوق تحت وطأة انهيار الأسعار وانسداد الأفق.

نيويورك - تتباين الإشارات التي تصل إلى أسواق النفط العالمية، فمخزون الخام لدى الصين ارتفع ليقرب من مستوى قياسي رغم عودة الاختناقات المرورية إلى شوارع المدن الصينية وانتعاش النشاط الصناعي.

في المقابل تراجع مخزون النفط لدى الولايات المتحدة، في حين أن المسافرين لا يتحركون كثيرا باستخدام وسائل النقل. وما زالت دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول الحليفة لها في تجمع "أوبك بلس" تحجب ملايين البراميل من النفط الخام عن الوصول إلى الأسواق يوميا بهدف منع تراكم الفائض في الأسواق، لكن هناك مؤشرات على أن بعض الدول المصدرة للنفط لا تلتزم بحصتها الإنتاجية وفقا للاتفاق.

ويرى البنك أن زيادة الطلب على وقود الطائرات سيؤدي إلى زيادة مفاجئة في الطلب على الديزل (السولار)، مما يخفف الضغط على مصافي تكرير النفط في العالم.

يقول جيوفاني ستانوفو خبير أسواق السلع في مجموعة "ي.بي.أس. غروب" المصرفية السويسرية إن "السوق في حالة ترقب، لكي تزيد الأسعار يجب تراجع الفوائض الإنتاجية لدى تجمع أوبك بلس، ولكي يحدث ذلك يجب أن يتعافى الطلب على الخام بصورة أكبر".

وإذا لم يحدث إغلاق ثان للاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا فإن سعر النفط لن يتراجع أقل كثيرا عن 40 دولارا للبرميل لأن ذلك سيمنع الدول النفطية من خارج أوبك بلس من زيادة إنتاجها في الوقت نفسه، فإن ما يحدث في الصين وهي أكبر مشتر للنفط في العالم هو أمر مهم للغاية. فقد تباطأت واردات النفط الصينية في وقت سابق من العام الحالي بسبب امتلاء مستودعات التخزين. ورغم تراجع الواردات زاد المخزون الصيني إلى 72.7 في المئة من طاقتها التخزينية في الأسبوع المنتهي يوم 24 سبتمبر الحالي، بحسب شركة

مؤشرات متضاربة بين ارتفاع مخزون الخام لدى الصين وتراجعها في الولايات المتحدة نتيجة ارتفاع الإصابات بكورونا



اللحاق بلسم شفاء الأسعار الوحيد

الماضي.. وتراجع هامش أرباح شركات التكرير عن مستواه في الربع الثاني من العام الحالي عندما بدأت الصين وضع حد أدنى للأسعار، فقد نرى المزيد من خفض الطاقة التشغيلية لدى شركات التكرير الحكومية والمستقلة في الصين. ولكن الصورة في الولايات المتحدة تبدو مختلفة. فمخزون الخام تراجع بواقع 46.3 مليون برميل عن أعلى مستوى له والمسجل في منتصف يونيو الماضي. وفي حين أن هذا التراجع أسرع من المعتاد في مثل هذا الوقت من السنة، فإن المخزون مازال عند مستوى قياسي بالنسبة لمثل هذا الوقت من العام، في ظل تراجع الطلب على الوقود بشدة نتيجة جائحة كورونا.

العام الحالي. ففي هذه اللحظة حصل عدد قليل من الشركات المستقلة لتكرير النفط في الصين على موافقة الحكومة لشراء حصص إضافية من الخام.

وسيكون السماح لهذه الشركات بمواصلة استيراد النفط عنصرا مهما بالنسبة لمستقبل واردات النفط الصينية ككل. من ناحيتها قالت لي لي المحللة الاقتصادية في شركة أي.سي.أي. أس. إن "تساينا إنه من غير المحتمل حدوث تغيير كبير في أوضاع استيراد النفط في الصين في الوقت الراهن".

وأضافت المحللة الاقتصادية أن "واردات الصين من الخام وصلت إلى ذروتها في يونيو الماضي، لكن الواردات خلال سبتمبر لن تتغير عن أغسطس

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن البئزين لا يعتبر مؤشرا مهما بالنسبة للطلب على النفط في الصين، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

وتقول بلومبرغ إنه في حين يبدو الأمر وكأن الصين لن تندفع نحو شراء المزيد من شحنات الخام، فإن بيانات الطلب من جانب المستهلك النهائي لمنتجات النفط في الصين تتحسن. فالاختناقات المرورية في شوارع المدن الرئيسية بالصين زادت خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ يناير الماضي، وزاد معدل الاختناقات المرورية في الأسبوع الماضي بنسبة 5 في المئة عن المتوسط في 2019 بحسب بيانات شركة توم توم إنترناشيونال لخدمات الملاحة باستخدام الأقمار الصناعية.

وما زال الغموض يحيط بأفاق الطلب الصيني على النفط الخام، والذي أصبح داعما أساسيا لأسعار الخام في العالم منذ تفشي جائحة فيروس كورونا في بداية

أورسا للبيانات. وهذه النسبة قريبة من أعلى نسبة سجلتها الصين على الإطلاق وكانت 73 في المئة.

وتقول بلومبرغ إنه في حين يبدو الأمر وكأن الصين لن تندفع نحو شراء المزيد من شحنات الخام، فإن بيانات الطلب من جانب المستهلك النهائي لمنتجات النفط في الصين تتحسن. فالاختناقات المرورية في شوارع المدن الرئيسية بالصين زادت خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ يناير الماضي، وزاد معدل الاختناقات المرورية في الأسبوع الماضي بنسبة 5 في المئة عن المتوسط في 2019 بحسب بيانات شركة توم توم إنترناشيونال لخدمات الملاحة باستخدام الأقمار الصناعية.

46.3
مليون برميل قيمة تراجع مخزون الخام في الولايات المتحدة في ظل تراجع الطلب على الوقود

الخسائر المالية تهدد كرة القدم الإنجليزية

لندن - كتبت مجموعة من قادة كرة القدم الإنجليزية، خطابا مفتوحا للحكومة البريطانية يحذرون فيه من انهيار الهيكل الحالي للعبة في البلاد، وذلك في حال عدم تلقي الأندية لمساعدة عاجلة.

وجاء من ضمن الموقعين على الرسالة كل من غريغ دايسك ولورد تريسماس رئيسي الاتحاد الإنجليزي للعبة الساباين، إلى جانب شارلي ميغفين أحد حملة الأسهم في نادي ساندرلاند واللاعب السابق روبي سافاج.

وعانت العديد من أندية رابطة كرة القدم الإنجليزية (الدرجة التالية للدوري الممتاز) من خسائر مالية ضخمة وذلك بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد حيث توقفت منافسات كرة القدم بسببه منذ مارس الماضي.

وبعد عودة منافسات كرة القدم في يونيو الماضي، تمت إقامة كل المباريات دون حضور جماهيري، مما يعني أن الأندية خسرت إيرادات ضخمة في عملية بيع التذاكر.

وكانت الحكومة البريطانية تامل في عودة الجماهير للمدرجات ابتداء من الأول من أكتوبر المقبل، لكن الخطط تأجلت عقب حدوث زيادات في أعداد المصابين بفيروس كورونا.

وتخبت المجموعة لوزير الثقافة والرياضة أوليفر دودون "لكي تحافظ الأندية على نفسها خلال الشتاء وتواصل اللعب، فإنها تحتاج إلى تعويض خسائرها المالية جراء عدم بيع التذاكر".

وقال دودون إنه يأمل في أن تتدخل أندية الدوري الإنجليزي الممتاز، وتأخذ خطوة من شأنها دعم الأندية الأخرى في أزمتها، لكن المجموعة تقول إن ذلك ليس كافيا.

صندوق النقد الدولي يدعو الدول إلى تعزيز التكنولوجيا المالية لدفع الشمول المالي

الخدمات المالية الرقمية تمكن من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي

الفرص لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية كان بالفعل أولوية بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم قبل الجائحة، إلا أن الأمور باتت أكثر إلحاحا الآن نظرا لتضرر مجموعات كانت تفقر بالفعل للوصول المالي بشكل خاص بسبب كوفيد-19.

وأشارت جيورجيفا إلى "أهمية تعزيز دور الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في ظل الظروف الحالية، نظرا لقررتيها على مساعدة الناس على التواصل واغتنام الفرص ومنعهم من الانزلاق إلى الفقر".

وتابعت جيورجيفا أن الخدمات المالية الرقمية أيضا تمكن الحكومات من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي بسرعة، ومساعدة العاطلين عن العمل في المدفوعات، وتحفيز الاستهلاك، وتسريع انتعاشهم الاقتصادي، فيما يمكن للتكنولوجيا المالية المساعدة في إبطاء انتشار كوفيد-19 بعد أن جعلت التعاملات غير التلامسية وغير النقدية شائعة وعملية، مضافة "إلى خدمات الدفع الرقمية لتوسع في الإقراض الرقمي، وتطور طرقا أرخص وأكثر كفاءة لتوسيع الائتمان للمقرضين الذين يصعب الوصول إليهم".

وفي هذا السياق، تعكس تصريحات جيورجيفا التجربة والخبرة الصينية. فوفقا لنتائج بيانات صدرت عن مصرف "مايبنتك" الإلكتروني التجاري الخاص التابع لمجموعة "انت" الصينية للتكنولوجيا المالية، أدى التطور التكنولوجي في السنوات الخمس

الجاري، وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة، كان أفضل من المتوقع". وأضافت جيورجيفا أنه وعلى الرغم من ذلك، لا تزال التوقعات بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، باستثناء الصين "غير مستقرة"، حيث تتأثر آفاق النمو في جميع البلدان بما وصفته بـ"النسب الاقتصادية"، بما في ذلك فقدان الوظائف وزيادة عدم المساواة.

وأكدت جيورجيفا على أهمية الشمول المالي لدفع عجلة انتعاش اقتصادي أكثر عدلا وسرعة ونكاه، مضيفة "إن اغتنام

دعا صندوق النقد الدولي إلى تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا لدفع الشمول المالي ما يمكن من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي بفضل الخدمات المالية الرقمية التي تتميز بالمرونة.

وقالت جيورجيفا في كلمة لها عبر دائرة الفيديو خلال حفل افتتاح مؤتمر "إنكلوزن" الأول للتكنولوجيا المالية، الذي افتتح الأسبوع الماضي في شانغهاي بشركي الصين، "إن الأداء الاقتصادي في الصين خلال الربع الثاني من العام

دعت كريستالينا (الصين) - جيورجيفا المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي، إلى تعزيز التكنولوجيا المالية على نطاق عالمي لتسريع الشمول المالي من أجل عالم أفضل وأكثر مرونة في مرحلة ما بعد الوباء.

كريستالينا جيورجيفا
الخدمات المالية
الرقمية توسع شبكات الأمان الاجتماعي

ويستمر مؤتمر التكنولوجيا المالية ثلاثة أيام لينتهي يوم السبت المقبل، حيث سيشهد أكثر من 40 جلسة عبر الإنترنت وفعلية، بينما سينضم مشاركون إلى الحدث عبر دائرة الفيديو لتبادل الأفكار حول مواضيع مثل الاقتصاد الرقمي العالمي، والتكنولوجيا المتقدمة، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا من أجل الصالح الاجتماعي.

وسبق وطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مارس الماضي دائني الدول الأثنت فقر باتخاذ إجراء فوري "بتجميد تسديد الديون" كي تتمكن تلك الدول من استخدام ما لديها من أموال لمكافحة فيروس كورونا المستجد.



الرقمنة تدعم سبل مساعدة الفقراء